HSP

الأمم المتحدة

HSP/GC/24/L.1/Add.1

Distr.: Limited
17 April 2013

Arabic
Original: English

UN-HABITAT

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

الدورة الرابعة والعشرون
نيروبي، ١٥ – ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

مشروع محضر أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الرابعة والعشرين

إضافة

المرفق [ ]

موجزات مقدمة من رئيسة مجلس الإدارة عن الحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الرابعة والعشرين: دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني

١ – في الجلستين العامتين الخامسة والسادسة المعقودتين يوم الأربعاء ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أجرى مجلس الإدارة حواراً بشأن الموضوع الخاص للدورة، وهو التنمية الحضارية المستدامة: دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني. ودار الحوار في جلستين صباحيتين وجلستين بعد الظهر. وشارك في كل جلسة مدير وفريق من المتكلمين، وتضمنت عروضاً قدمها أعضاء الفريق، تلتها تعليقات من الحاضرين ثم تعقيبات عليها من أعضاء الفريق. وسبقت جلسات الفريق ملاحظات افتتاحية أدلت بها رئيسة مجلس الإدارة السيدة أمل بيبيل (نيجيريا).

٢ – وشددت رئيسة مجلس الإدارة في ملاحظاتها الافتتاحية على أن المدن، بالرغم من دورها كمحركات للنمو الاقتصادي، فإن نسبة كبيرة من الشباب والشابات، والسكان من ذوي الإمكانات المختلفة، والمهمشين الذين يعيشون في المدن، لا يستفيدون على النحو الملائم من النمو الاقتصادي الحضري السريع. وهم يواجهون عوائق هائلة تحول دون حصولهم على فرص متساوية تتيح لهم استغلال كامل طاقاتهم. ورأت أن الحوار يوفر فرصة كبيرة لتقصي ما يمكن للمدن أن تفعله وما ينبغي لها أن تفعله لإيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، لا سيما للشباب والنساء، ضمن إطار جنساني. وأشارت إلى أن العامل الرئيسي لإنجاز هذا الهدف يتمثل في تنفيذ سياسات فعالة تؤدي إلى إيجاد فرص اقتصادية لجميع السكان الحضريين، وأن السياسات الملائمة التي تنظم التخطيط الحضري، والاستثمارات في الإسكان والبنى التحتية والخدمات، والاستراتيجيات المبتكرة للتنمية الاقتصادية المحلية، وتوفير التمويل المناسب للتنمية الحضرية، جميعها عوامل من شأنها أن تحدد قدرة المدن على توليد فرص اقتصادية عادلة للمجموعات الاقتصادية كافة.

٣ - وفي الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها السيد جان كلوس، المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، سلط الضوء على دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع وفي التركيز على قضايا الشباب والقضايا الجنسانية. وقال إن المدن لن تكون محركات للنمو إلا إذا جرى تخطيطها وتنظيمها على نحو جيد، وهو الأمر الذي سيظهر الفرق بين المدن المنتجة والمدن غير المنتجة. وقال إن التحليل المكاني للشكل الحضري هو العنصر الرئيسي الذي يتيح فهم ماهية العوامل التي تسهم في إنتاجية المدن. فعلى سبيل المثال، تزداد قيمة الأراضي أكثر من عشر مرات فور تصنيفها كأراض حضرية، بيد أنه ينبغي تقاسم هذه الزيادة في القيمة بين أصحاب المصلحة الحضريين ليتسنى إنشاء مدن أكثر عدالة. والفوائد المتأتية عن التخطيط الحضري الرشيد ليست بفوائد اقتصادية فحسب، بل هي فوائد اجتماعية وسياسية أيضاً.

ألف - الجلسة ١: اقتصادات الشكل الحضري

٤ - تولى إدارة الجلسة الأولى السيد مايكل كوهين، مدير برنامج الدراسات العليا في الشؤون الدولية، بجامعة نيو سكول، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وتكون الفريق المتحاور من السيد خوان كارلوس دوكوي، الأستاذ في مدرسة الاقتصاد والشؤون المالية في جامعة إيفيت (EAFIT) بمدينة ميديلين، كولومبيا؛ والسيد عبد المنان خان، وزير الدولة للإسكان والأشغال العامة في بنغلاديش؛ والسيد كاسترو سانفينس ناموا كا، عمدة مدينة نامبولا، موزامبيق؛ والسيدة آنا فالو، الأستاذة والباحثة في جامعة قرطبة الوطنية، الأرجنتين.

١ - الملاحظات الافتتاحية

٥ - افتتحت رئيسة مجلس الإدارة الجلسة مشيرة إلى أنها ستركز على الدور الهام للتخطيط الحضري في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٦ - وهنأ السيد كوهين موئل الأمم المتحدة على اختياره لموضوع اقتصادات الشكل الحضري، وقال إن اعتراف موئل الأمم المتحدة بأهمية التركيز على موقع المدن في عملية التنمية وكيف يمكن لاستخدام الحيز والشكل الحضري والأراضي أن تجعل المدن أكثر إنتاجية وعدالة واستدامة، يعد أمراً بالغ الأهمية. واقترح إجراء الحوار ضمن السياق التاريخي للأزمة الاقتصادية المتواصلة في الكثير من البلدان التي تشكل فيها البطالة محور المناقشة. فمنذ عام ٢٠٠٨، يتبين أن البلدان التي نجحت نسبياً في التعافي من الانهيار الاقتصادي هي البلدان التي ركزت على العمالة الحضرية بوصفها عاملاً مسيّراً للانتعاش. وقد تمكنت هذه البلدان من زيادة الإنتاجية والحد من مواطن عدم المساواة وتغذية النمو الاقتصادي، وفي ذلك دليل على أهمية المدن بالنسبة للعمالة.

٧ - وقد تركزت الممارسات الحضرية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية على الإسكان والخدمات والبنى التحتية، لكنها أهملت المدينة ككل من حيث شكلها ومعالمها المكانية وكيفية تأثير المشاريع في المدينة نفسها. وبتحويل التركيز نحو الشكل الحضري، ستتمكن المدن من تحسين كفاءتها وعدالتها في استخدام الحيز المكاني، والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وإيجاد فرص اقتصادية للجميع، بما في ذلك النساء والشباب. وترتبط هذه المفاهيم بالتجارب اليومية للمواطنين الذين يمضون ساعات طويلة في الانتقال إلى مكان عملهم، وبأثر الكثافة على طريق عيشهم وتجربة كل منهم للشكل الحضري والكثافة الحضرية وكيفية تأثره بهما.

٢ – العروض المقدمة من أعضاء الفريق المحاور

٨ – بيّن السيد دوكوي، في العرض الذي قدمه، كيف يمكن لتصميم نظام للمدن أن يعزز الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي، واستخدم في ذلك مثال منطقة أورابا في كولومبيا، التابعة لمحافظة أنتيوكيا التي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ١١ كيلومتر مربع وتتكون من ١١ بلدية. وتتسم المنطقة بغنى تنوعها البيولوجي وسماتها الجغرافية، لكنها تواجه أيضاً مشاكل اجتماعية هائلة، من بينها الفقر، وصعوبة الحصول على مياه الشرب، وانعدام الأمن الغذائي.

٩ – وعرض السيد دوكوي برنامج ولاية أنتيوكيا الرامي إلى تحويل منطقة أورابا إلى قطب إنمائي. وقد وقع الاختيار على استخدام طرائق تحليل كمية ودعم عملية صنع القرار على صعيد التخطيط الإقليمي، لما لها من فوائد متعددة من حيث التخصيص الأمثل للموارد، والمساعدة على نزع السمة السياسية عن عمليات صنع القرار، وتوفير خيارات استثمارية جيدة للسلطات المحلية.

١٠ – واستخدمت في تصنيف المنطقة مواصفات رئيسية شملت السياحة والزراعة وأنشطة الموانئ والأنشطة الصناعية. وقد ساعدت هذه المواصفات في تحديد محافظ الاستثمارات الكفيلة بتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وساعد المشروع على تحديد المنطقة التي سيقام فيها نظام مدن من خلال التخصص الاقتصادي في المراكز الحضرية، وتسهيل التنقل بين المدن باستخدام وسائط النقل الصناعية والخاصة والعامة، وربط النظام بالعالم عن طريق البر والبحر والنهر والجو.

١١ – وسلط السيد دوكوي الضوء أيضاً على ضرورة ترجمة قرارات الاستثمار إلى آثار محلية في الشكل الحضري والنمو الحضري والخروج بتوصيات بشأن الكثافة الحضرية واستخدام الأراضي. وفيما يتعلق بفرادى المدن، أجري تقدير لنمو السكان ونمو المناطق المشيدة بغية تحليل التوسع المحتمل للمناطق الحضرية وفق سيناريوهات لاستخدام الأراضي بكثافة عالية ومتوسطة ومنخفضة. وتمخض التحليل عن توصيات بإنشاء مدن متراصة ومناطق للتوسع. وفُضّل خيار المدن المتراصة بسبب انخفاض تكاليف النقل والبنى التحتية، ولاستهلاكه المنخفض للأراضي. كذلك فإن المدن المتراصة تعزز تنافسية السوق الحضرية بسبب قرب المسافات. وكان هذا الخيار مفضلاً أيضاً لأنه يساعد في الحفاظ على وظائف إعادة تغذية طبقة المياه الجوفية التي تشكل خدمة إيكولوجية أساسية في المنطقة وللتنوع البيولوجي في الإقليم.

١٢ – وتم تحديد مناطق للتوسع، كما تم تحديد مراحل افتتاحها على نحو يوجّه النمو ويساعد في منع المضاربة على أسعار الأراضي، ويحول دون وقوع نزاعات على الأراضي، ويكفل توافر الأراضي اللازمة للنمو الحضري. وكان للمنهجية دور أساسي في التوصل إلى توافق في الرأي بشأن الاستراتيجيات الإنمائية ومسار التنمية الحضرية بين مختلف مستويات الحكومة وفي مختلف المدن.

١٣ – وقدم السيد عبد المنان خان عرضاً تركز على كفاءة الحيزات الحضرية في بنغلاديش وسماتها الجامعة. ويشكل السكان الحضريون ٢٥ في المائة من مجموع سكان بنغلاديش الذين يعيش ٤٠ في المائة منهم تحت خط الفقر. وعلى الرغم من أن الحد من الفقر يشهد تقدماً وئيداً، فإن من الضروري الاعتراف على النحو الملائم بمساهمة الفقراء في الاقتصاد الحضري. فالمستوطنات المنخفضة الدخل التي يزيد عدد سكانها عن ٠٠٠ ٥ نسمة تتهددها عمليات الطرد والاستغلال وتعاني من سوء المساكن وعدم توافر خدمات الصرف الصحي والمياه الملائمة. وأشار إلى أن المبادرات الحالية للحكومة في مجال الإسكان لم تخدم سوى الطبقات

العليا من أصحاب الدخل، مما أدى إلى تواصل انتشار المستوطنات البشرية الفقيرة قرب المناطق الصناعية. وتؤثر الكثافة السكانية المرتفعة في المستوطنات القائمة تأثيراً سلبياً على أداء المدن، وتشكل حاجزاً يحول دون توفير الخدمات الأساسية، كالمياه والطرق.

١٤ - ومنذ عام ٢٠٠٠، تنفذ حكومة بنغلاديش مشاريع للتخفيف من وطأة الفقر في المدن باتباع استراتيجيتين رئيسيتين، أولهما توفير الخدمات الأساسية الحضرية، وثانيهما وضع سياسات لتشجيع العمالة. وعلاوة على ذلك، تركزت الجهود التي تبذلها الحكومة على ضمان الحيازة للفقراء من الحضر لحمايتهم من الإخلاء القسري. وقال السيد خان أيضاً إن عمليات التحول على نطاق المدينة بأكملها لا تزال تلحق الضرر بالفقراء، وأن نظام تخطيط الأراضي غير قادر على التكيف مع عملية التحول بسبب معوقات عديدة، من بينها بطء نظام تخطيط الأراضي وضعف الأحكام التي تضمن الحيازة للفقراء.

١٥- ونتيجة لإنشاء مستوطنات جديدة داخل حدود البلديات أو ترفيع مستوطنات جديدة إلى مستوى البلدية، تؤدي أنشطة البناء التي يشرع فيها القطاع الخاص بشكل يفتقر إلى التخطيط في كثير من الأحيان، إلى نشوء صعوبات كثيرة في طريق تأسيس شبكات الخدمات الأساسية. ويتزايد الزحف العمراني بصفة رئيسية نتيجة عدم الاهتمام بالتخطيط على نطاق المدينة. ويظهر بشكل ملفت للنظر التضارب بين توافر الأراضي واستخداماتها، بسبب سلبيات التخطيط ووجود أراض عامة غير مستخدمة، تسعى الحكومة إلى تسخيرها للتنمية ولصالح الفقراء. وركز المتحدث اهتمامه أيضا على عدم وجود صلة واضحة بين تنمية الهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية، مما أحدث فجوة بين توفير الخدمات و استغلال الأرض. وقال إنه يتعين أن تعالج تلك المسألة عن طريق إدخال نُهج أكثر تكاملا للتخطيط على نطاق المدينة، تراعى فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال توفير الدعم لبناء القدرات.

١٦- وأشار السيد خان أيضا إلى وجود مشروع سياسة للتنمية الحضرية، جرى إعداده في عام ٢٠٠٧، ولا يزال في انتظار موافقة برلمان بنغلاديش عليه. وينتظر أن يعالج ذلك المشروع، بالإضافة إلى المناداة بوضع استراتيجيات إنمائية لامركزية، ضرورة تغيير أماكن بعض المستوطنات العشوائية.

١٧- وعرض السيد نامواكا تجربته بوصفه رئيسا لبلدية نامبولا، التي تمثل مركز الخدمات اللوجستية في شمال موزامبيق. وعلى غرار الأجزاء الأخرى من البلد، يبلغ معدل الفقر في نامبولا نسبة ٦٠ في المائة. وأشار المتحدث إلى الاختلاف في نظام الحكم بين حقبة ما بعد الاستقلال، التي تميزت بسيطرة الحكومة المركزية على البلد، وبين الوقت الحاضر، حيث يوجد نهج حكم ذو سمة لامركزية أشد وضوحا. وكانت الحكومة المركزية هي التي تتخذ جميع القرارات في حقبة ما بعد الاستقلال، ولم يكن هناك وجود لمشاركة أصحاب المصلحة المحليين والمجتمعات المحلية. بيد أن تطبيق اللامركزية، منذ عقد التسعينات في القرن الماضي، أفرد مجالا للحكومات المحلية. وأدى ذلك إلى مشاركة رؤساء البلديات والمجالس البلدية. ومن ثم أدت استراتيجيات التوسع الحضري المستخدمة إلى شحذ المواهب المحلية، ونشوء التعاون بين المدن، وقيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتوجد عدة اتفاقات بين نامبولا وبين مدن في البرتغال، وموزامبيق، والبرازيل.

١٨- وتأكدت ضرورة الأخذ بممارسات التخطيط الحضري المحلية بسبب الضغوط الناشئة عن الطلب المحلي. وساهم التمويل اللامركزي في خفض نسبة الفقر. وأوجد مشروعان من عقد الثمانينات في القرن الماضي أكثر من ألف فرصة عمل محلية. وأشاد المتحدث بالأدوات المتاحة تحت تصرف المجالس البلدية،

وبتطبيق مبادئ الديمقراطية وزيادة سرعة عمليات صنع القرار. وأعرب عن ضرورة مواصلة تعزيز التفاعل بين الحكومات المحلية والحكومات المركزية. ونوه بضرورة التخطيط الاستباقي بهدف الوصول بعملية التحضر إلى المستوى الأمثل. ومن الضروري أيضا إعادة هيكلة المناطق الطرفية في المدن، حيث توجد إمكانية لتعزيز تكميل الأنشطة التقليدية والحديثة لبعضها البعض، والاستفادة من الطبيعة التكاملية لتلك الأنشطة.

١٩- ووجهت السيدة آنا فالو اهتمامها إلى أمريكا اللاتينية، مشيرة إلى ضرورة إبراز مسألة عدم المساواة بين الجنسين أثناء دورات مجلس الإدارة. وينبغي أن تتاح للمرأة إمكانية استخدام الساحات العامة في المدن والاستمتاع بها، مما يستدعي تعزيز السمة الشمولية للمدن. وأدى قصور تقييم المرأة إلى حدوث تغيرات في أشكال المدن، وهنا يأتي دور التخطيط الحضري لتغيير مسار تلك العملية. وتشهد بلدان أمريكا اللاتينية حركة نمو، وبرغم ذلك ارتفعت فيها معدلات البطالة وسط النساء. وهناك علاقة تبادلية بين حياة المرأة في المدن وبين خبراتها المكانية، وفقا لمكان وجودها أو مجال عملها. وتعمل غالبية النساء في صناعات الخدمات، ويشكلن نسبة ٧٠ في المائة من العاملين في قطاع الرعاية. وتفتقر الكثيرات منهن إلى الحماية الاجتماعية بسبب المخاطر التي تتسم بها وظائفهن.

٢٠- والمرأة أيضا هي الأقل حظا فيما يتعلق بالزمن لأنها تميل إلى قضاء وقت أطول مما يقضيه الرجل في العمل. ولذلك تؤدي التصورات المتحيزة ضد المرأة فيما يتعلق بأدوار الرجال والنساء إلى نشوء حاجز جنساني في الأماكن الحضرية. ولابد من استعراض البيانات الجنسانية في مجال التخطيط الحضري، وتعديل ممارسات التخطيط أو تغييرها بناء على ذلك. ولا تتماثل طريقة عيش المرأة والرجل في المدن، من حيث أن الجمع بين أعباء العمل والعائلة يجعل المرأة تعيش في إطار زمني مجزأ بينما يتسم الإطار الزمني للرجل بمزيد من الاستقامة، وينبغي أن يدرج ذلك الواقع في صلب عمليات التخطيط الحضري في البلدان النامية بصفة عامة، وفي أمريكا اللاتينية بوجه خاص.

٢١- وشددت المتحدثة على أهمية الموقع، وسلطت الضوء على مفهوم الحصول على الخدمات، مثل خدمات النقل، وضربت أمثلة بحوادث العنف ضد النساء في وسائل النقل العام في بعض مدن المكسيك. وشكَّل الاستقلال الذاتي للمرأة أحد العناصر الرئيسية لمداخلتها، نظرا إلى أن المرأة لا تتساوى مع الرجل من حيث امتلاك الموارد اللازمة لشق طريقها في بيئة المدينة. وأكدت أهمية التركيز على الشمول في التخطيط الحضري.

٣- المناقشة

٢٢- كان هناك توافق عام في الآراء بشأن دور السياسات العامة في رسم أشكال التوسع الحضري وتوجيه التخطيط العمراني، وفيما يتعلق بتعزيز الدور الاقتصادي للمدن. وتستطيع الدولة، من خلال المشاركة النشطة، التأثير على شكل وتنظيم المناطق الحضرية، الشيء الذي قد يساعد على دفع عجلة الإنتاج وتعزيز التنمية المنصفة. ويتعين تأطير هذه المشاركة ضمن السياسات الحضرية الوطنية.

٢٣- وتشمل العناصر الفاعلة الرئيسية القادرة على تعزيز تشكيل المناطق الحضرية رؤساء البلديات والمهنيين والمجتمعات المحلية. ويستطيع رؤساء البلديات، وكذلك الحكومات المحلية، تعزيز وضع التصميمات المكانية المناسبة وإشراك المواطنين من خلال استخدام الأدوات الصحيحة والتحليلات القائمة على الأدلة.

٢٤- وأكدت إحدى المشاركات على أهمية تنسيق المهارات المختلفة من أجل تحقيق كل من التعديلات التحسينية وتخضير المدن، فضلا عن رفع كفاءة استخدام الأراضي من خلال الجمع بين الاستخدام وإنشاء المزيد من الساحات العامة. وشجعت المهنيين على الإسهام في وضع النموذج الحضري الجديد واتباع مبادئه الثمانية.

٢٥- وشدد مشارك آخر على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها، الشيء الذي يتيح مزايا اقتصادية عن طريق تعزيز تنمية المهارات. وتطرق أيضا إلى مسألة شيخوخة السكان والتحديات الجديدة الناجمة عنها في مجالي التخطيط الحضري والتنمية الحضرية. ومن الضروري استطلاع وجهات النظر المختلفة للسكان، بمن فيهم العاملون في القطاع غير الرسمي، من أجل تصميم شكل المدينة لتتسم بشمول حقيقي وتؤدي مهامها الوظيفية من أجل الجميع. وينبغي أن ينصب التركيز على الناس الذين يعيشون في المدن، وليس على جودة تصميمها فحسب.

٢٦- وأكد أحد المشاركين على الدور الذى يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في توفير منظور مختلف للشباب والمرأة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، وفيما يتعلق بالمساهمة في زيادة حصافة تخطيط المدن أيضا.

٢٧- وتمثلت إحدى الأفكار التي حظيت بتأييد كبير في وجوب أن يشمل كل من التخطيط الحضري و الاقتصاد الحضري المرأة. واتفق المشاركون في المناقشة على ضرورة ألا يقتصر الأمر على إتاحة أماكن للنساء في الساحات العامة فحسب، مما يعني قصور تقييم احتياجات المرأة ودورها في الساحات الحضرية، بل وأن يشمل أيضا تمكين المرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات. وجرى التشديد بوجه خاص على أهمية دور المرأة في عملية صنع القرار.

٤- ملاحظات ختامية

٢٨- أكد السيد كوهين مجددا، في ملاحظاته الختامية، أهمية الحيز المكاني في مجال التنمية الحضرية وضرورة أن يحظى بمزيد من الاهتمام في التحليلات الاقتصادية والسياسات. ويؤثر شكل المدينة على طريقة توفير فرص العمالة، وعلى إمكانية كفالة الإنصاف، وفقا لما توضحه الأدلة المتاحة على نطاق المدن في العالم. ومن هنا تنبع الحاجة الماسة إلى وجود المؤسسات التي تدرك أهمية الحيز المكاني على جميع المستويات. ويجب، بالإضافة إلى ذلك، إدراك أن التخطيط أداة رئيسية لتوفير إطار يمكِّن القطاع الخاص والشباب والنساء وغيرهم من الفئات الأخرى من العمل. ومن المهم التأكيد مع ذلك، على أن التخطيط أو الحيز المكاني أو الشكل لا يمثل أي منها غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الجماعية. ومن الضروري نشوء مهن حضرية جديدة، تتسق بشكل أفضل مع الاحتياجات الاقتصادية لجميع الفئات، وتستطيع تبني الأطر المكانية للتحليل واتخاذ الإجراء على مستويات مختلفة، مع خفض التركيز على توفير الإسكان والخدمات بشكل حصري. ومن الضروري التمكن من التفكير والعمل من منطلق الحيز المكاني.

باء – الجلسة ٢: التمويل القائم على استغلال الأراضي من أجل التنمية الحضرية

١ – ملاحظات افتتاحية

٢٩ – افتتح رئيس المجلس الجلسة الثانية في الصباح بشأن تمويل التنمية الحضرية بالإيرادات المتأتية من استغلال الأراضي. وكان أعضاء فريق حلقة النقاش: السيد يو – هانغ غونغ، المدير التنفيذي للمختَبر

الحكومي الخاص بالأراضي، والأستاذ المساعد الزائر بقسم الدراسات الحضرية والتخطيط، معهد ماساشوستز للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد مولنغا ساتا، نائب عمدة لوساكا، زامبيا؛ والسيدة راشيل الترمان، أستاذة التخطيط الحضري والقانون، معهد التكنولوجيا الإسرائيلي في حيفا، إسرائيل. وكان يدير حلقة النقاش في الجلسة السيد كوهين الذي هيأ الوضع لإجراء حوار عبر ربطه بالجلسة الأولى حول الاقتصاد المتسم بالشكل الحضري. وأشار إلى أهمية المكان والشكل مع تسليط الضوء على أن أحد أهم الأصول القيّمة في أي مدينة هو الأراضي.

٢ – العروض المقدّمة من أعضاء فريق حلقة النقاش

٣٠ – قدَّم السيد هونغ في عرضه وصفاً لمختلف الأدوات المتعلقة بالتمويل من إيرادات استغلال الأراضي، مثل عمليات تأجير وبيع الأراضي العامة، مع وصف الخبرات والمتطلبات التي تدعم على أفضل وجه عملية التمويل هذه، وتساعد بالتالي على نقل المدن نحو الاستدامة الذاتية. فكثير من المدن تعاني من أزمة مالية وتعاني من نقص الموارد اللازمة للوفاء بالطلب على الخدمات الحضرية. ومع ذلك، لم يكن هناك افتقار للابتكار فيما يتعلق بتصميم الأدوات، وخص بالذكر أعمال موئل الأمم المتحدة مع الأداة التشاركية الشاملة لإعادة مهايأة الأراضي كمثال لنهج ذاتي التمويل يمكن استخدامه لتمويل التنمية الحضرية.

٣١ – وقال إن المشاركة في تأجير وبيع الأراضي العامة طريقة مفضّلة لإدرار أموال عامة. وقد باعت بلدية القاهرة مساحة كبيرة من الأراضي في سنة ٢٠٠٧ وأسفرت عن إدرار مبلغ ٣,١٢ بليون دولار، وهذا المقدار يبلغ ١١٧ مرة إجمالي مبلغ الأموال التي تم جمعها من الضرائب العقارية. وتُعَدّ بيجين وهونغ كونغ وممباي وسان باولو بعض المدن الأخرى التي تستفيد من التمويل القائم على استغلال الأراضي.

٣٢ – وأضاف قائلاً إن تحقيق نتائج مالية يتطلّب دعماً من الجهات المؤسسية والتشريعية، وقال إنه يشجّع التفكير بشأن تعريف ملكية أراضي الدولة، وحالة جرد الأراضي، والأسعار العقارية، واستخدام الأراضي والشفافية في عمليات إدارة الأراضي. زيادة على ذلك، يتعيَّن، بغية دعم عمليات تأجير وبيع الأراضي العامة، وضع تصميم جيّد لهذه العناصر. فاستخدام التمويل القائم على استغلال الأراضي كنهج وحيد ليس أمراً مستصوباً، ويحتاج إلى تنسيقه مع أدوات مالية أخرى.

٣٣ – وفي العرض الذي قدّمته السيدة الترمان شجّعت الانتقال من فلاحة الأرض إلى استخدام الموارد المتأتية من استغلال الأراضي لتمويل المدن. وقد يوجد اهتمام أكبر في البلدان المتقدمة النمو بأدوات إدرار إيرادات باستغلال الأراضي. وفيما يعاني كثير من البلدان من نقص الأموال، أدَّت الصعوبات الشديدة التي يعاني منها أولئك في البلدان النامية إلى إبداء اهتمام أكبر بفكرة الأدوات التي تدرّ إيرادات نتيجة استغلال الأراضي. وتنكمش مساحات المدن في كثير من البلدان المتقدمة النمو، بينما تتوسّع المساحات في تلك المدن القائمة في البلدان النامية.

٣٤ – وتوجد ثلاثة مجموعات من أدوات الموارد المتأتية من استغلال الأراضي: سياسة الأراضي العامة، واسترداد القيمة الزائدة المباشرة وغير المباشرة للأراضي – وهذه الأخيرة تُستَغَل بشكل أكثر شيوعاً في الاقتصادات المتقدمة. وقد جرى التركيز على الاعتداد بالأداة التشاركية الشاملة لمهايأة الأراضي التي استحدثها موئل الأمم المتحدة وشركاؤه.

٣٥ - وقال السيد ساتا إن بعض المدن مثل لوساكا تواجه تحدّيات هائلة وقال إنه يشجّع العناصر الفاعلة على العودة إلى طرح الموضوع من جديد فيما يتعلق بسياسات الأراضي. فالأرض في زامبيا إما تمتلكها الدولة أو أنها تقع في أيادي السلطات التقليدية. ويمكن تأجير الأراضي التي تمتلكها الدولة للمواطنين من خلال عدد من الأدوات. وتعتبر المدن سماسرة للأراضي بالنسبة للحكومة من خلال الوزارة المعنية بالأراضي. ويقطُن في مدينة لوساكا حالياً ٢,١ مليون شخص لكنها تقدِّم خدمات لحوالي ٣ ملايين شخص. ومع نسبة ٣٥ في المائة من السكان في زامبيا يعيشون في المناطق الحضرية، هناك ضغط كبير على ما يتوفّر من الإسكان والمرافق الأساسية، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات ومن ثم هناك حاجة إلى اتباع نُهُج متكاملة وسياسة مترابطة فيما يتعلق بالأراضي في جميع أنحاء البلد. وتحتاج المدينة إلى تحسين كشف ميزانيتها أو تصنيفها الائتماني للسماح لها بجمع الأموال. وتستكشف لوساكا الآن خيارات جمع أموال من خلال سندات البلدية وشراكات القطاع الخاص لإعادة بناء رصيدها من المساكن. ودعا إلى إصلاح الإطار التشريعي والمؤسسي الذي ينظّم الحكومات المحلية وإدارة الأراضي في زامبيا لتلبية احتياجات السكان في المناطق الحضرية المتزايدة سريعاً ولجمع موارد مالية لتحسين تنفيذ الخدمات.

٣ - المناقشة

٣٦ - قال وزير التنمية الحضرية والتشييد في إثيوبيا، السيد ميكوريا هايلي أن الأراضي الإثيوبية تمتلكها حكومة وشعب إثيوبيا وأن إدارة الأراضي مترسّخة مؤسّسياً بتأكيدات في الدستور، وبسياسات الأراضي والتشريعات والصكوك التشغيلية التي جرى سنّها على جميع مستويات الحكومة. ويتمثّل الهدف من سياسات إثيوبيا بشأن الأراضي في توفير أساس لتحوُّل البلد بشكل فعَّال من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وذلك بتوفير سُبُل الحصول على الأراضي والخدمات لجميع المواطنين كمورد استراتيجي وأساسي للدولة. وقد سعى هذا البلد إلى تحقيق هذا الهدف بالتأكيد على الشفافية والإنصاف وتسجيل حقوق الملكية وضمان الحيازة وكذلك بتقديم الأراضي المزوَّدة بالخدمات من أجل التنمية الحضرية. وسجّلت إثيوبيا، باستخدام الأراضي كمورد عام استراتيجي لمساندة التنمية الاقتصادية، نمواً اقتصادياً سنوياً بنسبة ١١ في المائة زيادة على السنوات التسع الماضية، وهي تنفّذ خططاً لنقل البلد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي. وحقّقت أديس أبابا حوالي ٥٠ في المائة من الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت علاقة صحية بين التحضُّر والتنمية الاقتصادية. وقد أعدت إثيوبيا الأراضي الحضرية لتنفيذ برامج إنمائية إسكانية متكاملة منذ سنة ٢٠٠٦. ومن خلال تلك البرامج، جرى إنشاء ٢٤٥ ٠٠٠ وحدة سكنية، أفاد منها ١,٢ مليون شخص. وخلقت هذه البرامج أيضاً فرصة كبيرة للنساء في امتلاك العقارات، حيث جعلت البرنامج اندماجي الطابع ويستجيب للاعتبارات الجنسانية.

٣٧ - وردّاً على سؤال أكّد الوزير الإثيوبي أن سياسات إثيوبيا بخصوص الأراضي والإسكان تستند إلى إجراءات إيجابية معنية بالمرأة وأن أي امرأة يزيد عمرها عن ١٨ سنة مؤهلة للمشاركة في يانصيب خاص بالإسكان.

٣٨ - وأعرب عضو مشارك في حلقة النقاش عن تقديره للدور الذي تؤديه حكومة إثيوبيا، الذي يُعتَبر خلافاً لكثير من البلدان في الجنوب حيث لا تعتبر المؤسسات متطوّرة بالقدر الكافي، والأسواق في حالة من الفوضى، مما ينجم عنه مضاربات هائلة بشأن الأراضي في مناطق الحضر. وسأل بعد ذلك كيف يتم

التعامل مع التمويل الناجم عن استغلال الأراضي في أفريقيا، حيث تعتبر أسواق الأراضي غير متطوّرة، وسجلات الأراضي ليست كافية والمؤسسات ليست قوية.

٣٩ - وأجابت مُشَاركة أخرى في حلقة النقاش قائلة إن مسائل النظام السيء لتسجيل الأراضي، وعدم كفاية قدرات المديرين والأمور السياسية والفساد هي كلها حقائق واقعة في الحياة وليس هناك أداة مثالية أو مجموعة من الأدوات يمكن بها تدارُك هذا الوضع. وقالت إن توصيتها عبارة عن مجموعة أدوات وتدابير بدون اختيار أمثَل أداة من الأدوات ويجب أن تكون متسمة بالمرونة على أن تستخدِم معظم البلدان خليطاً من النُهُج.

٤٠ - وأكّد عضو آخر في حلقة النقاش أنه ليس من الضروري أن تجيب المدن على جميع الأسئلة بشأن المتطلبات المؤسسية قبل الانتفاع بأدوات التمويل باستغلال الأراضي. وقال إن الحالة الإثيوبية هي نموذج لبناء مؤسسات جيدة. ومع ذلك أقرّ بأن هذا يحتاج إلى الوقت والجهد. وحذّر المشاركين بأن يراعوا الثغرات المحتملة إذا ما قرروا استخدام الأراضي كمصدر للإيرادات لتمويل المنافع العامة. وقال إن المؤسسات ليست في حالة من الكمال، وليست هناك مؤسسة مثالية عندما يصل الأمر إلى دعم الأدوات القائمة على استغلال الأراضي.

٤١ - وأضاف عضو آخر من المشاركين في حلقة النقاش بأن المزايا في مجال أدوات التمويل باستغلال الأراضي تتضح بشكل أفضل في النظم العرفية وغير الرسمية بخصوص حقوق الأراضي، حيث تتوفر للأسر والناس معرفة غير رسمية بمن يمتلك الأرض ومدى اتساع الأرض وغالباً ما هي قيمتها.

٤٢ - وقال ممثل إن الأراضي في بلده ليست غالية الثمن. فنسبة مساحة الأراضي إلى السكان تعتبر عالية وهو يتساءل كيف يمكن زيادة قيمة الأراضي في ظل هذه الظروف. واقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش ردّاً على هذا بأن أول خطوة ضرورية في رفع قيمة الأراضي تتمثّل في تحسين المرافق الأساسية العامة. وثمة خطوة أخرى تتمثَّل في تحسين أحوال الأحياء المجاورة بتحسين مستوى المرافق والمنافع العامة، على الصعيدين الاجتماعي والمادي، وهو ما يخلق طلباً على المنازل ويُحدِث زيادات في قيمة الأراضي، مع إدخال تحسينات. إضافة إلى ذلك، ينبغي تمكين الأشخاص في تصميم مستقبلهم الحضري، بما في ذلك استخدام الأراضي.

٤ - ملاحظات ختامية

٤٣ - اختتم مدير حلقة النقاش جلسة الحوار بالتنويه بأهمية المكان والشكل في المناطق الحضرية. وشدّد أيضاً على ضرورة تدارُس طائفة منوّعة من الأدوات المالية وقدرات المؤسسات العامة على استخدامها. وأشار إلى أن التجربة الإثيوبية تعتبر هائلة في ربط المكان بالسياسة الحضرية والتخطيط لها. واقترح أن يُبرز الموئل الثالث مناقشة الشكل الحضري باعتباره نهجاً أكثر واقعية للانطلاق للأمام. وثمة حاجة إلى نظام فاعل للعناصر الرئيسية للمدن، التي تشمل التخطيط والمكان والشكل كطرق لتنظيم اقتصادها ومسؤولياتها.

جيم – الجلسة ٣: خلق وظائف لشباب الحضر

١ – الملاحظات الاستهلالية

٤٤- قام بتنظيم الجلسة الأولى في فترة بعد الظهر السيد جاو سكاريليني، وهو منظم أنشطة اجتماعية وناشط في مجال تمكين الشباب في البرازيل. وتألف المشاركون في الحلقة النقاشية من السيد إيفان توروك نائب المدير التنفيذي، وحدة الأداء الاقتصادي والتنمية، مجلس بحوث العلوم الإنسانية، كيب تاون، جنوب أفريقيا؛ والسيد موان لال غريرو، عضو الرصد في البرلمان، وزارة شؤون الشباب وتنمية المهارات، سري لانكا؛ والسيدة ستيلا أدهيامبون أغارا، عضو مجلس الشباب الاستشاري التابع إلى موئل الأمم المتحدة، نيروبي.

٤٥- افتتح السيد سكاريليني الجلسة بالتصريح بأنه رغماً عن أن الحضرنة تعتبر محركاً يدفع بالعالم صوب الرخاء في القرن الواحد والعشرين، فإن دور الشباب كمحركين للآلة ليس معروفاً بنفس القدر. إن الأهمية الديموغرافية للشباب، علاوة على انخراطهم في خطة التنمية على جميع المستويات، كانت مبخوسة منذ زمن طويل. ورغماً عن ذلك، فإن ثمة أمل في أن يستطيع الشباب، إذا ما انتقلوا إلى بيئة تدعم المساواة في الفرص والتمثيل في الحوكمة، والتعليم وفرص الاستخدام المأمونة، أن يصبحوا الآلة المحركة لخلق رؤوس الأموال الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تقفز ببداية التنمية في الكثير من أقاليم العالم. وشدد على أن ''النتوء الشبابي ''يمكن أن يصبح'' ''هدية ديموغرافية''، حيث يعمل الشباب على تعزيز ''الميزة الحضرية'' للمدن بتوفير فيض من السلع والخدمات.

٢– عروض المشاركين في حلقة المناقشة

٤٦- ناقش السيد توروك الحضرنة السريعة في أقل البلدان نمواً والحاجة إلى أن تكون الحكومات أكثر اعتناءً بالاستخدام والتنمية الاقتصادية. والأهم من ذلك أن استخدام الشباب يخلق تحد له شأنه في المدن السريعة النمو بسبب الهيكل العمري للشباب. ويخاطر الشباب الذين لا يُدمجون في قوة العمل بعد تركهم للمدارس بالتعرض لانعزال طويل الأجل ويشكلون مورداً مهدراً ومخاطر اجتماعية وعبئاً على الدولة.

٤٧- وقال إن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن خلق الوظائف، بما في ذلك دور القطاعين العام والخاص والتوازن بينهما. إن بطالة الشباب تمثل عرضاً لا غير لمشكلة أعم من البطالة المرتفعة والبطالة المقنعة اللتين تعكسان مشاكل هيكلية في سوق العمل وافتقاداً إلى الطلب على العمال بسبب ضعف النمو الاقتصادي في الكثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. كما أن التفاوتات المكانية بين الوظائف والسكان تعتبر عائقاً هيكلياً أمام استخدام الشباب. وبطالة الشباب متميزة أيضاً من حيث أن أصحاب العمل لا يعطون المرشحين الشباب الفرصة دائما لإثبات أنفسهم لأنهم غير ميالين إلى مواجهة المخاطر المصاحبة للمرشحين غير ذوي الخبرة وأصحاب المؤهلات المنخفضة.

٤٨- وينبغي أن تشمل استجابات السياسات لبطالة الشباب توليفة من التدابير لتحفيز الطلب على العمال وتدعيم المعروض من العمال. وفي حين أن الحكومات الوطنية عليها دور حيوي في تهيئة أطر السياسات الصحيحة، فإنه ينبغي النظر أيضاً في الأشكال الأخرى لخلق فرص الوظائف. ومن الممكن للاقتصاد الأخضر أن يحفز الشباب لأنه يوفر فرصاً كثيرة لنقل وتطوير المهارات وخبرات العمل، ويعتبر وسيلة رائجة لاجتذاب التمويل الدولي. ومن الممكن أن يؤثر الشباب في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وهناك

حاجة إلى فصم عرى النمو عن استهلاك الموارد. إن الاقتصاد الأخضر بديل أمام الشباب في البحث عن الوظائف المناسبة وتنميتها ويتيح إمكانية تتبع القضايا التي تواجهها المدن.

٤٩- وبدأ السيد غريرو عرضه بتوجيه التهنئة إلى الأمين العام لتعيينه رسولاً للشباب وأقر بالتطورات الواعدة لعملية شباب ٢١. وتكلم عن التدابير التي اتخذتها حكومة سري لانكا بشأن الشباب والنساء. وينبغي توجيه التعليم صوب الاستخدام من أجل تجنب عدم مواءمة احتياجات الشباب مع حاجات سوق العمل. وقال، مستشهداً بأمثلة من سري لانكا، إن هناك تصورات مغلوطة بأن التدريب المهني يتصل بالعمل اليدوي فقط، ومن ثم فإن حكومته تنهض بالتدريب المهني في المدارس والكليات حتى مستوى الحصول على درجة علمية. والتدريب المهني عبارة عن توفير مؤهلات مؤسسية لرفع كفاءات وقدرات الشباب في مجالات تكنولوجية شتى. كما أبرز أهمية مشاركة الشباب في الهياكل المؤسسية، مثل برلمانات الشباب ومجالس الشباب.

٥٠- وبالنظر إلى المؤتمر العالمي للشباب الذي سيعقد في سري لانكا في عام ٢٠١٤ كمنبر لمناقشة خطة الشباب لما بعد ٢٠١٥، فقد وجه الدعوة إلى جميع الأطراف المعنية وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل معاً في تنظيم المؤتمر.

٥١- وعرضت السيدة أغارا تعريفها لخلق الوظائف الذي اعتمدته من إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وشبكة استخدام الشباب، والذي واءمه في وقت لاحق مؤتمر القمة العالمي لاستخدام الشباب، أي 6Es: امكانية الاستخدام وخلق الاستخدام والإنصاف وتنظيم المشاريع والاستدامة البيئية والتمكين والتعليم. إن الحاجز الرئيسي أمام استخدام الشباب هو عدم ملائمة المهارات لأن نظم التعليم لا تستجيب لحاجات السوق. وفي بعض الأحيان، لا توفر الحكومات هياكل ملائمة لخلق الوظائف بالنسبة للموارد الطبيعية المتاحة في بلدانها (مثلا، مزارع الرياح في البلدان الريحية، ومناجم الجرافيت في البلدان الغنية بالجرافيت، إلى آخره).

٥٢- وفيما يتعلق بقيام الشباب بتنظيم المشاريع، كثيراً ما يلام الشباب على البحث عن الوظائف بدلاً من خلق وظائف لأنفسهم. لقد تم العمل على إظهار أن خلق الوظائف عملية غير مستدامة وساهمت في التردي البيئي. ورغم أن مبادرات تمكين الشباب قائمة وتنتعش في كافة أنحاء العالم، فإن ثمة حاجة إلى تشريعات التمكين والإجراءات الإيجابية. ومن بين الطرق الأكيدة لزيادة فعالية مشاركة الشباب هي الثقة في الشباب.

٣- المناقشة

٥٣- اقترح أحد المشاركين من القطاع الخاص خطوات لمعالجة مشكلة بطالة الشباب العالمية. وتشمل تلك الخطوات على الصعيد العالمي النهوض بسبل حصول الشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنهوض بحملات الشباب من أجل الاستخدام وتنظيم المشاريع؛ وعلى المستوى الوطني والتشغيلي، تنفيذ برنامج استخدام شامل للشباب وتضمين آخر تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما اقترح ضرورة أن تستند مبادرات استخدام الشباب إلى نموذج شراكة شبابية بين القطاعين العام والخاص.

٥٤- واستجابة لأسئلة عن التنافر في المهارات في البلدان النامية واستراتيجيات معالجة عدم التجانس بين حاجات البلدان النامية إلى وظائف أقل كثافة للعمل لكي تنمو وحاجتها إلى وظائف أكثر كثافة للعمل

لكي تعالج تحديات البطالة والبطالة المقنعة، قال مشارك في المناقشة إنه يتعين على البلدان أن تدرب الشباب على مهارات محددة لمضاهاة حاجات الاستخدام الوطنية.

٥٥- وأكدت إحدى المشاركات على الحاجة إلى تعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تمكين الشباب بنجاح. وأبرزت أهمية الحوار الوطني بين الحكومات والمنظمات فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات بشأن استخدام الشباب. وقالت إن تدعيم المهارات يجب أن يمثل أولوية رئيسية وإن التعليم والتدريب أساسيان.

٥٦- وعلق مشارك آخر على أهمية انخراط الشباب سياسياً. واستشهد بالهيكل الذي تضعه حكومة نيجيريا موضع التنفيذ لتمكين الشباب في برلمانها الشبابي. كما استشهد بالبرنامج النيجيري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي سمح بإقامة ما يزيد عن ٢٠٠ منشأة أعمال شبابية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤- الملاحظات الختامية

٥٧- اختتم السيد سكاربيليني الجلسة بالقول بأن الشباب المعاصرين يشكلون جيلاً جديداً له أفكار ورؤى جديدة. والصناعات الابتكارية تنطوي على بعض المجالات التي تثير اهتمام الشباب: الموسيقى والفنون والتصميم والبرمجيات، التي تمثل صناعات سريعة النمو. وتشكل هذه المجالات أسواقاً اقتصادية هائلة ومتوسعة، وهناك الكثير من الأنشطة المتصلة عن كثب بطموحات الشباب. ويجب على الحكومات أن تدعم وترعى تلك المجالات، من خلال المشورة والشبكات ورعاية نشاط الأعمال وببناء مهارات الشباب. كما يجب عليها أن تسمح للشباب بالتعبير عن أنفسهم وإعطاء مساحة حرية أكبر للتعبير الشبابي. ومن الممكن في بعض الأحيان أن يُعقَّد تدخل الحكومات ويثبط من إبداع الشباب ونشاطهم، ولا ينبغي للحكومات أن تبالغ في القيود التنظيمية أو تخلق الحواجز أمام تكوين منشآت الأعمال.

دال- الجلسة ٤: التمكين الاقتصادي للمرأة

٥٨ - ترأست جلسة الحوار الأخيرة السيدة ويني ميتيولا، الاستاذة والمديرة التنفيذية بالمعهد الدولي للتنمية في جامعة نيروبي. ومن بين المشاركين في حلقة النقاش السيدة تيريزا بكسيا، استاذة التخطيط الحضري، كلية المعمار ومركز البحوث المشترك بين الإدارات في مختبر (LUPT) بجامعة فيدريكو الثاني في نابولي، إيطاليا، والسيدة آن بيث تفينريم، وزيرة الدولة بوزارة الحكم المحلي والتنمية الإقليمية بالنرويج، والسيد موشادي ماسوندا، عمدة هراري، زيمبابوي، والسيدة كريستين موسيسي، المديرة الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة لشئون المرأة في منطقة شرق وجنوب أفريقيا، نيروبي.

١- عروض المشاركين في حلقة المناقشة

٥٩ - وقالت السيدة تفينريم في تعليقاتها الافتتاحية إن قيمة كل النفط الموجود في النرويج لا تضاهي قيمة المرأة في الحياة الاقتصادية. وشددت على التطور في ٤٠ سنة من بناء حالة الرفاهية في النرويج مما أمّن مستوى عالي من المشاركة للمرأة والرجل في القوى العاملة من خلال التأكيد على التشريعات ومشاريع الضمان الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. وكان هناك هدف أساسي يتمثل في جعل التوازن بين الحياة الأسرية والحياة العملية ممكناً، مما مكن المرأة من الاستقلال اقتصادياً. ونتيجةً لنظام الحصص والإجراءات الإيجابية تم تحقيق التوازن بين الجنسين في مجلس الوزراء والمجالس المحلية كما سُنت تشريعات جديدة تهدف

لزيادة مشاركة المرأة في الهيئات بالشركات في القطاعين العام والخاص. وأدى الاستثمار في الهياكل الأساسية وكذلك وجود المرأة في مواقع صنع القرار السياسي إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وكان التحدي الرئيسي هو عدم وجود إرادة سياسية لاكتشاف احتياجات المرأة وإعطائها الأولوية، وكان العلاج الأنجع هو وجود المزيد من النساء في الحياة السياسية.

٦٠ - وركز السيد ماسوندا على العدد القليل من النساء الموجودات في مواقع سياسية وبين الموظفين التقنيين رفيعي المستوى بمدينة هراري. وتعمل غالبية النساء في القطاع الاجتماعي مثل الصحة والتعليم وشركات الإسكان التعاونية. وشدد على أهمية الربط مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. وبوصفه العمدة فإن من المهم بالنسبة له استغلال جميع الفرص لضمان تمكين المرأة.

٦١ - وأدلت السيدة بكسيا ببيان قالت فيه إن التحضر والازدهار لا يضمنان تحقيق المساواة بين الجنسين. فبينما يزيد التحضر من أوجه عدم المساواة يؤثر الفقر على النساء بشكل أكبر. ولتحقيق سياسات أنجع فإن من المهم فهم الظروف اليومية للنساء والرجال الذين يعيشون في المدن. وتنخرط النساء في أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر تقدر قيمتها المادية بـ ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتميز السياسات بالحياد وعدم الفعالية في الغالب عندما لا تأخذ المنظور الجنساني في الاعتبار.

٦٢ - ومن الناحية التاريخية حُصرت النساء في أماكن خاصة مثل البيت ولم تكن المرأة فاعلة في المجال العام. وتتطلب حركة المرأة حلولاً معقدة صغيرة النطاق نظراً لأنها تقوم برحلات أقصر لأماكن متعددة مقارنةً بالرجل. ومن التحديات الملحة والرئيسية التي يتعين التغلب عليها أن التخطيط يجب ألا يكون محايداً ومتجرداً بل يجب أن يستند إلى الحياة اليومية لكل شخص في المدينة، وأن هناك حاجة لأبجدية جديدة للتخطيط، تجمع بين الكم والكيف وتكون غير محددة من حيث الكثافة والناحية الوظيفية، من أجل تعزيز الحيوية المرنة والتوزان بين القطاعين العام والخاص والمجالات العامة الملائمة والتقارب والتنوع الثقافي.

٦٣ - وهناك حاجة لخطط وبرامج لإشراك من لم يُشركوا أبداً من قبل في عملية صنع القرار، مثل النساء والشباب والمنظمات الشعبية. وبعد مشروع أوروبا لعام ٢٠٢٠، فإن النمو لا بد أن يكون ذكياً ومستداماً وشاملاً، كما أن المرأة يجب أن تُعتبر مورداً ومصدراً حيوياً للمنافسة. ولذلك فإن هناك حاجة للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وحصول المرأة على التمويل والخصومات الضريبية على أعمالها كوسيلة لإيجاد فرص العمل. ويمثل عدم وجود المرأة في مواقع صنع القرار تحدياً رئيسياً في وجه التنمية المستدامة للمدن. وفي الختام قالت إن التحدي الكبير يتمثل في وقف المعاناة واحترام البيئة والكرامة الإنسانية وإعادة توزيع الثروة بين السكان والأقاليم.

٦٤ - وبدأت السيدة موسيسي حديثها قائلةً إن التحضر يمكن أن يقدم الكثير للمرأة: الخدمات والتوظيف وتعزيز الاستقلال إضافةً إلى تغيير توزيع العمل داخل الأسرة. وحُصرت المرأة في القطاع غير الرسمي وهو قطاع غير منظم ولذلك يتميز بأقل الأجور وظروف عمل سيئة وساعات عمل طويلة. وقد ألحق عبء الفقر ضرراً جسيماً بالمرأة. وتركز المشاريع الاقتصادية عادةً على نهج كفافي لكن من الضروري الانتقال من النهج الكفافي إلى التمكين الاقتصادي الفعلي للمرأة.

٦٥ - ويتميز التخطيط الحضري والسياسات الحضرية بانعدام الرؤية الجنسانية في الغالب بينما تشكل النساء والأطفال والشباب الفئات الأكثر قابليةً للتأثر بالجريمة والعنف مما يحد من حريتهم في الانخراط في حياة المدينة. وتعني حقيقة أن المرأة بقيت في المستويات الأدنى من المكاتب الحكومية الرسمية أنها غير قادرة على التأثير على القرارات في حياتها أو تخطيط وإدارة المدن. ويمكن لأوضاع المرأة أن تزدهر اقتصادياً من خلال الاستثمار الواعي في تمكين المرأة والإدارة الجيدة والاستجابة الجنسانية وتغيير سياسات تمكين المرأة للتحول من الضعف إلى امتلاك القدرة. ونسبةً للطلب العالي جداً على الأراضي الحضرية فإن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات إيجابية تُسهَل أكثر على المرأة الوصول إلى الأسواق والخدمات الحضرية.

٢ - المناقشات

٦٦ - في المناقشات التي تلت ذلك شدد ممثل على تأنيث الفقر قائلاً إن هناك حاجة لتغيير العقلية السائدة للنظر إلى العمال غير الرسميين على أنهم أصول لا على أنهم جهات فاعلة هامشية في المجتمع. ويتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة إدراك أن الاقتصاد غير الرسمي لن يختفي. ويتعين على الحكومات المحلية أن تعتمد سياسات تخطيط حضري ملائمة يتم وضعها بالاشتراك مع العمالة غير الرسمية الحضرية.

٦٧ - وأشار ممثل من جنوب أفريقيا إلى حقيقة أنه على الرغم من أن بلاده تعمل على تحقيق تكافؤ الجنسين في البرلمان والحكومة المحلية فإن هذا الأمر يتسم بالصعوبة لأن بعض الأحزاب السياسية لا توافق على هذا الهدف. كذلك هناك صعوبة في وضع النساء في وظائف مثل وظيفة مسئول تنفيذي أول في الشركات.

٦٨ - وقال ممثل إن المهم ليس هو عدد النساء في مواقع صنع القرار وأن من الضروري الاعتراف بمساهمة المرأة في الاقتصاد. وضرب مثالاً بمصرف في بلده قال إنه غيَّر وضع المرأة من خلال تقديم قروض أدت إلى تمكينها. وتساهم المرأة في الاقتصاد لكن وضعها في الحياة اليومية لا يزال صعباً. ولذلك فإن من المهم تقاسم الممارسات الجيدة لتغيير قرارات مقرري السياسات.

٦٩ - وقال ممثل إن الفقر وعدم المساواة يمثلان التحديين الرئيسيين واقترح أن تدير النساء الاحتياجات الإنمائية. إن الإرادة السياسية غير كافية ما لم تُتَرجم إلى تشريعات. فعلى الرغم من وجود الإرادة السياسية يتعين على المرأة أن تتولى زمام الأمور وأن تصبح أكثر فاعليةً.

٧٠ - وتحدثت ممثلة أخرى عن التقدم المحرز في بلدها حيث تم مؤخراً تحديد حصة قدرها ٣٠ في المائة للمجالس المحلية والبرلمان. ورغم أن هناك قدر أكبر من النساء اللواتي يعملن في مختلف القطاعات فإنهن لا يتمتعن بنفس مستوى الحصول على الاعتمادات مثل الرجال. ويتعين على النساء جعل المدينة مكاناً ملائماً مجدداً.

٧١ - واستجابةً إلى تعليقات الحضور قال أحد المشاركين في النقاش إن التحضر لا يوفر ازدهاراً متساوياً للجميع. ويتعين على المدن أن تضمن وجود هياكل أساسية اجتماعية ورعاية اجتماعية وهياكل أساسية حضرية وكلها تسهل على المرأة الجمع بين أنشطة تقديم الرعاية والعمل خارج المنزل. بيد أن ذلك يعني أن الرجال يجب أن يتولوا جزءاً من عملية تقديم الرعاية في المنزل.

٧٢ - وعبر مشارك آخر في النقاش عن دعمه لمدينة تتسم بالشمول وتكون صالحة للعيش فيها وتأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتباينة للسكان الذين يعيشون فيها. وشدد مشارك آخر في النقاش على أن مقرري السياسات وصناع القرار يحتاجون إلى أدلة فعلية ولذلك فإن من الضروري الاستثمار في ذلك.

٧٣ - وطلب ممثل المجموعة دعوة للسياسات العالمية، المرأة في العمالة غير الرسمية: العولمة والحضرنة، إلى مجلس الإدارة أن يقر بأن العمل غير الرسمي هو عنصر أساسي في التمكين الاقتصادي للمرأة ودعا إلى وضع برنامج عمل محدد لموئل الأمم المتحدة يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي.

٣ - تعليقات ختامية

٧٤- اختتم رئيس مجلس الإدارة الحوار قائلاً إنه وجه الانتباه إلى ضرورة استغلال القدرات الحقيقية للمدن. وأكد المشاركون مجدداً على أن التنمية الاقتصادية الفعالة في المدن توفر أساساً قوياً للتنمية الحضرية المستدامة، خصوصاً إذا كان الازدهار متوازناً وعادلاً. وتدفع الحضرنة والمدن عجلة النمو الاقتصادي لكن لكي يكون النمو مستداماً لابد أن يكون جيد التخطيط وجيد الإدارة. وناقش المشاركون التحدي المتمثل في كيفية ترجمة تلك الأولوية إلى سياسات تتعلق بالتخطيط الحضري وتخصيص أموال كافية للتنمية الحضرية، خصوصاً من خلال أدوات تمويل قائمة على الأراضي. وناقشوا أيضاً قضايا البطالة بين الشباب الحضري والتمكين الاقتصادي للمرأة. ويتقاسم المشاركون في النقاش بعض الخبرات المثيرة جداً للاهتمام والتي تتراوح من تحليل الأسباب الأساسية للبطالة بين الشباب إلى الحاجة لإيجاد فرص عمل مكثفة ومجموعة أوسع نطاقاً من الأهداف الاقتصادية، ومشاريع خاصة بالشباب مثل برلمانات الشباب في سري لانكا ونيجيريا، وتأنيث الفقر الحضري، وأهمية الاقتصاد غير الرسمي، والقيادة النسوية والحاجة إلى الإرادة السياسية في التصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين في المدن.